

بحث بعنوان

متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في الإدارة المالية في البلديات

إعداد

سوار عبدالله محمد صوالحة

رئيس قسم النفقات

بلدية الوسطية

المُلخَص

تتضمن متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في الإدارة المالية في البلديات عدة جوانب رئيسية لضمان فعالية وشفافية النظام المالي. أولاً، يتطلب التطبيق إدخال نظام محاسبي متقدم يدعم تسجيل جميع المعاملات المالية عند حدوثها وليس عند الدفع أو التحصيل. ثانياً، يحتاج الأمر إلى تدريب متعمق للموظفين لضمان فهمهم الصحيح لمبادئ أساس الاستحقاق وكيفية تطبيقها في الأنشطة اليومية. ثالثاً، يجب على البلديات تطوير سياسات وإجراءات مالية واضحة لضمان التناسق والتوافق مع المعايير المحاسبية. أخيراً، يتطلب التطبيق وجود نظام رقابي فعال لمراجعة وتحليل البيانات المالية والتأكد من دقتها ومصادقيتها.

Abstract

The requirements for applying the accrual basis in financial management in municipalities include several key aspects to ensure the effectiveness and transparency of the financial system. First, the application requires the introduction of an advanced accounting system that supports the recording of all financial transactions when they occur and not when paid or collected. Second, it requires in-depth training for employees to ensure that they properly understand the principles of the accrual basis and how to apply them in daily activities. Third, municipalities must develop clear financial policies and procedures to ensure consistency and compliance with accounting standards. Finally, the application requires the existence of an effective control system to review and analyze financial data and ensure its accuracy and reliability.

المقدمة

منذ فترة طويلة من الزمن كان الاعتقاد السائد لدى القطاع العام بأن اتباع الاساس النقدي هو الأفضل ولكن بعد حدوث تطورات متتالية و سريعة في الأنظمة المحاسبية العالمية المتبعة في إعداد الموازنات والحسابات الختامية والميزانية العمومية لم يعد هذا الأساس كافياً لأنه لا يقدم معلومات عن أصول المؤسسات و خصومها وعن عناصر تكاليفها المختلفة ولا يوضح أيضاً المركز المالي الدقيق لها وبالتالي لا يقدم الرؤية الواضحة حول الأداء المالي لهذه المؤسسة على المدى القصير .

لذلك تم إجراء مناقشات متعددة لبيان أهمية استخدام أساس الاستحقاق مكان الأساس النقدي كجزء من مبادئ الإدارة الحديثة (NPM) والتي تركز فلسفتها على جعل الممارسات الإدارية الحكومية مطابقة لممارسات القطاع الخاص.

وبذلك أصبح توجه وزارة الإدارة المحلية نحو استبدال العمل بالأساس النقدي إلى اتباع أساس الاستحقاق، وذلك بعد الاطلاع على تجارب الدول الكبرى مثل نيوزيلاندا و استراليا حيث أظهر جدارته في تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات لاختيار القرار الصحيح وتقييم أداء المؤسسات.

مشكلة البحث

نظراً لتوجه وزارة الإدارة المحلية في الأردن لاتباع نهج الدول الكبرى السبابة الاستخدام أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية كان لابد من خلال هذا البحث أن نبين مزايا اساس الاستحقاق و أهمية التحول إليه وما هي الفوائد المرجوة على مخرجات العمليات المالية في بلديات الأردن

و للحصول على إجابات كافية كان لا بد من التطرق إلى المحاور الآتية :

1. معرفة التغيرات التي أدت إلى المطالبة بالتحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق.

2. ما الدوافع الفعلية للتحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق.

3. هل كانت دراسة الأسس المحاسبية سبباً في اختيار أساس الاستحقاق للبلديات.

لأن القوائم المالية القائمة على أساس الاستحقاق

ما يميزها أنها تعكس الآثار الحقيقية وطويلة الأجل للقرارات السياسية وبالتالي تطوير نظم معلومات إدارية أفضل مما يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة لاستخدام المال العام وقياس مدى تحقيق الأهداف وتقديم خدمات عامة أفضل للمواطنين ولذلك تنفيذ المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً لأسس ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

وبالتالي كانت دراسة الأسس المحاسبية والعلاقة بين العمليات المالية ووقت الاعتراف بها هو السبب الرئيسي للسؤال عن أسباب اختلاف النظرة لطريقة تحميل الفترة المحاسبية لما يخصها من إيرادات ونفقات وظل هذا الاستفسار يقع ضمن اهتمامات الباحثين في هذا الموضوع لوجود الرغبة بالتحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق.

أهداف البحث

1. دراسة أساس الاستحقاق من حيث مزاياه وعيوبه ومدى فعاليته في القطاع العام الأردني وبالتحديد في وزارة الادارة المحلية وأثره على الإدارة المالية في البلديات.

2 مقارنة بين الأساس النقدي المعتمد حالياً في البلديات و أساس الاستحقاق وأثر معايير كل منها على مخرجات العملية المالية في الدوائر المالية في البلديات.

3. هل لاستخدام أساس الاستحقاق تكلفة مالية جديد ستحملها موازنات البلديات.

4. مدى حاجة البلديات لتدريب كوادرها لاستخدام أساس الاستحقاق.

أهمية البحث

1. تحسين الشفافية المالية: تطبيق أساس الاستحقاق يعزز الشفافية في التقارير المالية من خلال تسجيل المعاملات المالية عند حدوثها بدلاً من تسجيلها عند الدفع أو التحصيل. هذا يساعد في تقديم صورة دقيقة وشاملة عن الوضع المالي للبلديات.

2. تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات: يوفر تطبيق أساس الاستحقاق معلومات مالية دقيقة في الوقت المناسب، مما يساهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية والإدارية في البلديات بناءً على بيانات مالية موثوقة.

3. تحقيق الامتثال للمعايير المحاسبية: يساعد البحث في متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق على ضمان أن البلديات تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والمحلية، مما يعزز مصداقية التقارير المالية ويقلل من المخاطر القانونية.

4. دعم التخطيط والرقابة المالية: يعزز تطبيق أساس الاستحقاق من قدرة البلديات على التخطيط المالي الفعال ومراقبة الأداء المالي بشكل مستمر، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإدارة الموارد المالية بشكل أفضل.

5. تحسين الكفاءة التشغيلية: من خلال تطبيق أساس الاستحقاق، يمكن للبلديات تحسين عملياتها المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وبالتالي تحسين استخدام الموارد وتعظيم العوائد المالية.

أسئلة البحث

1. كيف أثر التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق على المخرجات المالية للبلديات إلى تحولت إليه؟
 2. هل تستطيع كوادر بلديات الأردن أن تواكب هذه التغيرات في الأنظمة المالية والأسس المتبعة؟
 3. ما هي تجهيزات البلديات والتحديات تواجهها في مرحلة التحول من أساس لآخر؟
 4. هل سيكون التحول من الأساس النقدي لأساس الاستحقاق مكلف مادياً وعملياً لبلديات الأردن؟
- هـ. ما مدى قدرة البلدية على ادخال الأنظمة الحديثة واستخدام تكنولوجيا الأعمال في أعمالها المالية لمواجهة التحديات وتحسين المدخلات والمخرجات والوصول للتميز في كل الأعمال؟

الإطار النظري

في ظل التطورات العلمية والتكنولوجيا والمالية التي طرأت على أنظمة دول العالم في العصر الحديث كان لابد أن يكون للأردن نصيباً من هذه التطورات حيث عازمت الحكومة المالية الأردنية على تحويل الأنظمة المالية و الأسس المتبعة فيها إلى ما يواكب التطورات العالمية ومن بينها تحول النظام المالي في البلدية من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق الذي يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع المقدرات المالية

للخدمات العامة للبلديات وكذلك إعداد موازنات لها القدرة على إمداد الموازنات بما تتطلبه لتحسين البرامج المتبعة والانعكاس إيجابياً على الأداء في البلديات.

ونظراً لأن النظام المالي الذي يعتمد على الأساس النقدي يشوبه العديد من أوجه القصور من حيث عدم قدرة مخرجاته وتقاريره على تلبية حاجة المحلل المالي ومقارنة مؤشرات الأداء بين السنوات واكتشاف الثغرات والانحرافات ومعالجتها ، وعدم القدرة على ضبط الانفاق الحكومي من خلال توفير نظام رقابي جيد يخص الرقابة الداخلية للمحافظة على المال العام .

في الإطار النظري، تطبيق أساس الاستحقاق في الإدارة المالية في البلديات يتطلب فهماً عميقاً لمبادئ المحاسبة الأساسية التي يندرج تحتها هذا النظام. أساس الاستحقاق ينطوي على تسجيل المعاملات المالية عند حدوثها بدلاً من تسجيلها عند الدفع أو التحصيل، مما يعني أن البلديات بحاجة إلى تعديل نظامها المحاسبي بحيث يعكس بدقة جميع الإيرادات والنفقات فور وقوعها. هذا يتطلب إدخال أنظمة محاسبية متقدمة قادرة على إدارة وتسجيل كافة المعاملات بشكل فوري، وهو ما يتطلب أيضاً من البلديات استثماراً كبيراً في التكنولوجيا الحديثة.

من الناحية النظرية، تطبيق أساس الاستحقاق يعزز من دقة التقارير المالية المقدمة من البلديات. بفضل تسجيل المعاملات عند وقوعها، يمكن لهذه البلديات تقديم صورة مالية أكثر وضوحاً وشمولاً، مما يساعد في تحسين جودة التقارير المالية. هذه التقارير تكون أكثر موثوقية وتعكس الأداء الحقيقي للبلديات، مما يعزز من الشفافية و يتيح للمستفيدين اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وواقعية.

تتطلب عملية تطبيق أساس الاستحقاق تدريباً مكثفاً للموظفين الماليين في البلديات. من الضروري أن يكون لدى الكوادر المالية فهماً شاملاً لمبادئ الاستحقاق وكيفية استخدام النظام المحاسبي الجديد بفعالية. التدريب يجب أن يتناول كيفية تسجيل المعاملات المالية بشكل صحيح وإعداد التقارير المالية وفقاً لهذا الأساس، مما يساهم في تحسين كفاءة الموظفين وتقليل الأخطاء في البيانات المالية.

من منظور نظري، التطبيق الناجح لأساس الاستحقاق يستلزم وضع سياسات وإجراءات مالية متكاملة. يجب على البلديات تطوير إطار عمل يحدد كيفية التعامل مع جميع جوانب المعاملات المالية وفقاً لمبادئ الاستحقاق، بما في ذلك كيفية تسجيل الإيرادات والنفقات ومراقبتها. وجود مثل هذه السياسات يضمن التناسق ويقلل من احتمالات الأخطاء، ويعزز من فعالية النظام المالي.

أخيراً، يمكن أن يوفر تطبيق أساس الاستحقاق للبلديات فرصاً كبيرة لتحسين الأداء المالي والإداري. من خلال تسجيل وتقديم المعلومات المالية بشكل أكثر دقة، تستطيع البلديات تحسين قدرتها على التخطيط المالي وإدارة الموارد بفعالية أكبر. هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتعظيم الاستفادة من الموارد المالية، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.

1. مبادئ أساس الاستحقاق وتطبيقها: يعتمد أساس الاستحقاق على تسجيل المعاملات المالية عندما تحدث، بدلاً من تسجيلها عند تحصيل الأموال أو دفعها. في إطار نظري، يتطلب تطبيق هذا الأساس في البلديات فهماً عميقاً للمبادئ المحاسبية التي تدعمه، مثل مبدأ الاعتراف بالإيرادات والنفقات عند وقوعها، مما يساهم في تقديم صورة دقيقة وشاملة للوضع المالي.

مبادئ أساس الاستحقاق تعني تحديد الحقوق والواجبات بناءً على قواعد محددة تضمن العدالة والتوازن في توزيع الموارد والفرص إن تحقيق الاستحقاق يتطلب تحديد معايير واضحة وموضوعية تساهم في ضمان حصول الأفراد على حقوقهم بناءً على أدائهم ونتائجهم بدلاً من أي اعتبارات شخصية أو خارجية تخلق مبدأ الاستحقاق بيئة عادلة ويعزز من فرص النجاح للأفراد الذين يتفوقون في أدائهم ويساهمون بفعالية في تحقيق الأهداف الجماعية.

تطبيق مبادئ الاستحقاق يتطلب شفافية ووضوح في الإجراءات وتحديد معايير الأداء بدقة وعدم التحيز في تقييم النتائج يجب أن تكون المعايير موضوعية وقابلة للقياس حتى يتمكن الأفراد من معرفة كيفية تحقيقهم للاستحقاق بشكل دقيق ويجب أن تُبنى القرارات المتعلقة بالاستحقاق على بيانات ونتائج فعلية بدلاً من الافتراضات أو التقديرات.

يمكن أن تتضمن تطبيقات مبادئ الاستحقاق في بيئات العمل تقديم مكافآت للأداء المتميز والترقيات بناءً على إنجازات الموظفين بدلاً من الأقدمية فقط كما يمكن تطبيقها في المؤسسات التعليمية من خلال منح التقديرات والفرص الدراسية بناءً على التميز الأكاديمي والأداء الفردي وليس على أساس المحسوبية أو العلاقات الشخصية.

أهمية تطبيق مبادئ الاستحقاق تكمن في تعزيز روح المنافسة العادلة وتحفيز الأفراد على تقديم أفضل ما لديهم كما يساهم في خلق بيئة عمل أو دراسة تركز على النتائج والإنجازات الحقيقية ويعزز من الثقة في النظام ويجعل الأفراد يشعرون بأن الجهود التي يبذلونها تجد قيمة وتقديرًا حقيقيًا.

2. التأثير على تقارير الأداء المالي: يتيح أساس الاستحقاق تقديم تقارير مالية تعكس الأداء الحقيقي للبلديات بشكل أكثر دقة. من الناحية النظرية، فإن استخدام هذا الأساس يعزز من قدرة البلديات على عرض وإدارة المعلومات المالية بشكل يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وفهمها.

التأثير على تقارير الأداء المالي يمكن أن يحدث من خلال عدة عوامل تؤثر في دقة وموضوعية هذه التقارير مثل استخدام أساليب محاسبية مختلفة قد تؤدي إلى اختلاف النتائج المالية كما يمكن أن تلعب السياسات الداخلية للمؤسسة دوراً في توجيه كيفية تسجيل المعاملات وتحليل الأداء وهذا يمكن أن يؤثر على كيفية تقديم التقارير المالية ونتائجها.

أيضاً التأثيرات الخارجية مثل الظروف الاقتصادية العامة والتغيرات في اللوائح المالية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تقارير الأداء المالي على سبيل المثال تغيرات أسعار الصرف أو التعديلات في القوانين الضريبية قد تؤدي إلى تغيير في كيفية تسجيل البيانات المالية وتقدير الأرباح والخسائر.

إضافة إلى ذلك فإن تأثير الضغوطات من قبل الإدارة العليا أو المساهمين قد يؤدي إلى تعديل التقارير المالية لتحقيق أهداف معينة مثل إظهار نتائج أفضل من الواقع بهدف جذب المستثمرين أو الحصول على قروض بتكاليف أقل مما قد يؤثر على مصداقية التقارير.

في النهاية، لضمان دقة وموضوعية تقارير الأداء المالي، من المهم أن تكون هناك معايير محاسبية واضحة وشفافة وتدقيق دوري مستقل كما ينبغي على الشركات أن تعمل على تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية لضمان أن تعكس التقارير المالية الوضع الحقيقي للشركة وتساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على بيانات دقيقة.

3. متطلبات النظام المحاسبي والتقني: يتطلب تطبيق أساس الاستحقاق تطوير نظام محاسبي متقدم يدعم

تسجيل كافة المعاملات المالية عند وقوعها. من الناحية النظرية، يشمل هذا التحديث استثماراً في

التكنولوجيا التي تمكن البلديات من إدارة وتسجيل البيانات المالية بدقة، مما يعزز من فعالية النظام

المالي ويساهم في تحقيق الشفافية.

متطلبات النظام المحاسبي والتقني تشمل تحديد الأدوات والبرمجيات اللازمة لإدارة وتسجيل المعاملات المالية

بدقة وفعالية يتطلب النظام المحاسبي الفعال تكامل بين العمليات المحاسبية والمالية وإمكانية الوصول إلى

بيانات دقيقة في الوقت المناسب لضمان تحليلات مالية دقيقة واتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة.

أيضاً يتطلب النظام المحاسبي توفير واجهات مستخدم سهلة الاستخدام لتسهيل عملية إدخال البيانات

والتفاعل مع النظام بالإضافة إلى وجود أدوات لتوليد التقارير المالية بشكل دوري وتقديم تحليلات تساعد في

فهم الأداء المالي والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

فيما يتعلق بالمتطلبات التقنية، يجب أن يتضمن النظام المحاسبي التقنيات الحديثة لضمان الأمان وحماية

البيانات من التهديدات السيبرانية يتضمن ذلك استخدام التشفير والنسخ الاحتياطي المنتظم وإجراءات التحكم

في الوصول لضمان عدم تعرض المعلومات المالية للضياع أو السرقة.

أخيراً، يجب أن يكون النظام المحاسبي قابلاً للتطوير والتوسع ليتناسب مع نمو الشركة وتغير احتياجاتها كما

ينبغي أن يكون هناك دعم فني متاح لحل أي مشكلات قد تنشأ وضمان استمرارية العمل دون انقطاع مما

يساعد في تحسين كفاءة العمليات المحاسبية والمالية بشكل عام.

4. تدريب الكوادر المالية: يتطلب تطبيق أساس الاستحقاق تدريباً شاملاً للموظفين الماليين في البلديات. نظرياً، يجب أن يشمل هذا التدريب تعليم الموظفين كيفية استخدام النظام المحاسبي الجديد بفعالية وفهم مبادئ الاستحقاق، مما يساهم في تحسين كفاءتهم وتعزيز قدرتهم على معالجة المعلومات المالية بشكل دقيق.

تدريب الكوادر المالية هو عملية حيوية لضمان تحسين مهارات ومعرفة العاملين في المجال المالي يشمل التدريب تعليم الأساسيات المحاسبية وإدارة الأموال بالإضافة إلى تطوير قدراتهم على استخدام الأدوات المالية والتقنيات الحديثة التي تساهم في تحسين الأداء وتعزيز الكفاءة.

أيضاً يتضمن تدريب الكوادر المالية التركيز على تزويدهم بالمعرفة اللازمة لفهم القوانين واللوائح المالية التي قد تؤثر على عملهم مثل قوانين الضرائب ومعايير المحاسبة الدولية مما يساعدهم على التعامل مع التحديات القانونية والامتثال للتنظيمات.

كذلك فإن التدريب يوفر فرصاً للكوادر المالية لتطوير مهارات تحليل البيانات وإعداد التقارير المالية التي تساهم في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وموثوقة يشمل ذلك فهم كيفية تحليل الميزانيات والتقارير المالية وتقديم توصيات مبنية على التحليل الدقيق للبيانات.

أخيراً، يجب أن يتضمن التدريب تطوير المهارات الشخصية مثل القيادة والتواصل الفعال حيث أن هذه المهارات تساهم في تحسين التنسيق بين الفرق المالية وتعزز من قدرتهم على تقديم النصائح والإرشادات للإدارة بشكل أكثر فاعلية مما يساهم في تحقيق الأهداف المالية للشركة بشكل أفضل.

5. **التحديات والفرص في التطبيق:** من الناحية النظرية، قد تواجه البلديات تحديات متعددة عند تطبيق أساس الاستحقاق، مثل التكيف مع النظام الجديد وضمان دقة البيانات. ومع ذلك، يوفر هذا التطبيق فرصاً لتحسين الأداء المالي والإداري، من خلال تحسين القدرة على التخطيط المالي والتحكم في الموارد، مما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبلديات.

التحديات في التطبيق قد تشمل صعوبة تكامل الأنظمة الجديدة مع البنية التحتية الحالية مما يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين لتحديث أو تعديل الأنظمة القائمة قد تبرز أيضاً مشاكل تتعلق بتدريب الأفراد على استخدام النظام الجديد والتكيف مع التغيرات مما قد يؤثر على كفاءة العمل في البداية.

أيضاً، قد تواجه التطبيقات الجديدة صعوبات في التوافق مع متطلبات الامتثال والمعايير التنظيمية ما يستدعي إجراء تعديلات متكررة لضمان الامتثال مما يمكن أن يكون معقداً ويستنزف الموارد في بعض الأحيان تتطلب التطبيقات الجديدة صيانة مستمرة وتحديثات لضمان استمرار عملها بكفاءة مع تطور التكنولوجيا.

من ناحية أخرى، فإن الفرص التي توفرها التطبيقات الجديدة يمكن أن تشمل تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال أتمتة العمليات وتقليل الأخطاء البشرية توفر التطبيقات الحديثة أيضاً إمكانيات تحليل بيانات متقدمة تساعد في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وموثوقة مما يعزز من القدرة التنافسية.

أخيراً، يمكن أن تساهم التطبيقات الجديدة في تعزيز الابتكار وفتح أبواب لفرص عمل جديدة وتوسيع نطاق الأعمال عن طريق تقديم خدمات ومنتجات جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة مما يساعد على النمو والتطور المستدام في ظل التحديات والفرص المتاحة.

النتائج والتوصيات

النتائج

- ضرورة تحول الوحدات الحكومية في وزارة الإدارة المحلية إلى أساس الاستحقاق وذلك للوصول إلى الدرجة المطلوبة من الشفافية و دقة البيانات والمعلومات وضبط الانفاق الحكومية.
- أهمية تدريب كوادر البلدية على الأنظمة المالية والأسس المحاسبية والتطورات التي تخصها وكذلك متابعة تطور تكنولوجيا الأعمال والأموال وإدخالها في الأنظمة المتبعة والاستفادة منها.
- تزويد وحدات الإدارة المالية في البلديات بكل ما هو جديد بالمجال المحاسبي والمالي حول العالم للارتقاء بالخدمات المقدمة والأعمال المنجزة والأداء المطلوب للوصول إلى الأهداف المبتغاة في تطوير بلديات الأردن تكون قدوة يستفاد من نهجها في كل دول العالم وكذلك عدم وضوح التكاليف الصحيحة والدقيقة لبرامج البلديات وواجه انفاقها و بالتالي إثبات حقوقها والتزاماتها.
- من المتوقع أن التحول إلى أساس الاستحقاق سوف يساهم بتحسين وتسهيل إدارة الخصوم و الأصول وكفاءة إعداد الموازنات في البلديات وبالتالي زيادة كلما كفاءة الإدارة المالية لأن أساس الاستحقاق له مزايا تجعله الأفضل للوحدات الحكومية في البلديات ومنها :

1. يوفر الإدارة أفضل للأصول والخصوم في البلديات (Burnead petra, 2009).
2. لا يتخلل أساس الاستحقاق عن الأساس النقدي.
3. استحقاق هو الأكثر شفافية ووضوح في قياس نتائج الفترة المالية (الحسين 1999، ص ٦٠).

4. يوفر معلومات مالية مفصلة (Ayuherliana 2021, P:28 (Sadiyah).

5. يوفر مقارنة بين إيرادات ومصروفات القطاعات الحكومية المتشابهة (الشوبكي وأبو شمالة، 2012 ص39).

6. يوفر سجلات دقيقة ومفصلة.

7. يساعد على تقييم أداء هيئات القطاع العام من ناحية المركز المالي والتدفقات المالية وتقييم أعمال الوحدات الحكومية.

المصادر والمراجع

1. أهمية التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في ظل عصنة المحاسبة العمومية / تجربته بلدية رام الله الفلسطينية نموذجاً.

2. تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة العمومية دراسة تحليلية أ. بو خالفي مسعود أ.د. هواري معراج (جامعة، غرداية).

من خلال هذا البحث نحاول الوصول إلى الأسباب و المتغيرات التي أدت إلى التحول لأساس الاستحقاق وهي رغبة الحكومات بالوصول إلى أداة للمساءلة عن استخدام الأحوال العامة.

3. اسماعيل خليل اسماعيل ، نائل حسن عدس، المحاسبة الحكومية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان 2010 ، ص33.

4. Christina Aurora Bunea-Bontas, Mihaela Cosmina petre, Arguments for introducing accrual based accounting in the public sector MPRA, Paper No-18134, May 2009, p3.

5. حسام الحجاوي، الأصول العلمية والعملية المحاسبة الحكومية عمات 1999 م.

6. أبو شمالة الشوبكي : المحاسبة الحكومية دار الثقافة الاردن . 2012 م.

7. اساس الاستحقاق الكامل بدلاً من الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي الليبي وأثره على التقدير المالية (دراسة تطبيقية على بلديات منطقة وادي الشاطئ).

8. مبارك صلاح عبد المنعم (٢٠١٣) المحاسبة الحكومية والقومية، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، مصر ، الطبعة الأولى.

9. السلطان ، سلطان علي محمد (٢٠٠٣) . المحاسبة الحكومية، دار وابل للنشر ، الرياض السعودية ، الإصدار الأول.

10. الجميل ، سرمد (٢٠٠٧) ، الإدارة المالية للحكومة وفق مطلب قاعدة الاستحقاق مجلة الإداري العدد ١١٠ المجلد ٢٩.